

Distr.  
LIMITED

A/CONF.166/PC/L.8  
9 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية

الدورة الأولى

٢١ كانون الثاني/يناير - ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال

تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة  
والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق  
أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧

مذكرة من الأمانة العامة

العناصر التي يمكن إدراجها في نص تعتمده اللجنة التحضيرية

إن اللجنة التحضيرية

١ - تقرر أن تنظر في دورتها الثانية في مشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
التي ينبغي أن تتألف من مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل؛

٢ - تطلب من الأمين العام أن يتولى إعداد هذين المشروعين ضمن إطار الأهداف التي حددتها  
الجمعية العامة لمؤتمر القمة العالمي في قرارها ٩٢/٤٧ وفي ضوء المناقشات التي جرت في المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣ وأثناء الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية؛

٣ - تقرر أيضا أنه ينبغي أن يتم إعداد تقرير الأمين العام عن مشروع الإعلان ومشروع برنامج  
العمل في ضوء الآراء العامة التالية:

(أ) ينبغي أن تصبح التنمية الاجتماعية ولا سيما القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمالة وتعزيز الإدماج الاجتماعي من الأولويات الرئيسية لعصرنا؛

(ب) يعتبر الأمن الإنساني، القائم على التضامن على الصعيدين الوطني والدولي، هدفا رئيسيا من أهداف المجتمع الدولي؛

(ج) على صعيد المجتمع العالمي، تتزايد حدة المشاكل الاجتماعية؛ ويتكرر حدوث المنازعات الاجتماعية؛ ولا تزال أوجه التفاوت والفقر منتشرة؛ ويتسع انتشار القلق إزاء العنف؛ وتعاني أجزاء كبيرة من كثير من المجتمعات من شعور قوي بالإبعاد؛ وتتزايد البطالة، ويعاني الإدماج الاجتماعي من وطأة الضغط في كثير من المجتمعات. والمؤتمر العالمي مطالب بالتصدي لهذه المشاكل؛

(د) تقتضي التنمية الاجتماعية، التي تعتبر بمثابة واجهة لعملية شاملة، الاشتراك الفعال لجميع العاملين على الصعيدين الوطني والدولي. وإن للأفراد وللمجتمع المدني، والشركات والمنظمات والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات العامة والدولة، والمنظمات الإقليمية والدولية التي عهدها إليها بمختلف الولايات والمسؤوليات، إن لهم جميعا دورا يؤديه لتحسين حالة الإنسان. ويعتبر العمل الوطني والتعاون الدولي أمرين متكاملين؛

(هـ) هناك حاجة إلى وجود منظور أخلاقي يتعلق بالشؤون الإنسانية، حيث يحل الحوار والتسامح محل العنف، وتكون الكرامة الإنسانية هي القيمة الرئيسية، ويتم تطوير الجوانب الروحية والمادية والثقافية لحالة البشر في انسجام في إطار من الحرية والديمقراطية.

٤ - تقرر كذلك أن يكون مشروع الإعلان على النحو التالي:

(أ) أن يتألف من ثلاثة أجزاء: التحديات المشتركة التي تبرر عقد مؤتمر القمة، ومجموعة الأهداف والمبادئ والسياسات التي تؤول استراتيجيتها يتعين على جميع العاملين المعنيين تنفيذها؛ والتعبير عن الالتزامات والمتابعة والمسؤولية؛

(ب) أن يصاغ من منطلق القناعة بأن رفاه البشر، من جميع جوانبه، ينبغي أن يكون بمثابة الأساس المنطقي والهدف الأسمى لجميع السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ج) أن يعكس رؤية مشتركة للشؤون العالمية ومستقبل البشرية ترتبط فيها الشراكة والسعي لتحقيق الخير المشترك بالتنمية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية وحل المنازعات؛

(د) أن يشرع في عملية هامة لإعادة توجيه عدد من الأفكار والسياسات المتعلقة بتنمية المجتمعات البشرية وتقديمها؛

(هـ) أن يحافظ على الإيجاز والتعبير عن القيم والأهداف والسياسات المشتركة، بالإضافة إلى ضرورة تبادل الأفكار والاستفادة من خبرة بعضنا بعضاً؛

(و) أن يشير إلى الالتزامات السابقة التي تم التعهد بها من خلال الصكوك والاتفاقيات والإعلانات الدولية.

٥ - تقرر أيضاً أن يكون مشروع برنامج العمل على النحو التالي:

(أ) أن يتألف من خمسة أجزاء: تحقيق بيئة اقتصادية وعالمية مواتية للتنمية الاجتماعية؛ والقضاء على الفقر؛ وتوسيع نطاق العمالة الإنتاجية؛ وتحسين الإدماج الاجتماعي؛ ودور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية؛

(ب) أن يعكس الحقيقة المتمثلة في أن تخفيف الفقر والقضاء عليه، وإيجاد العمالة الإنتاجية والمفيدة، وتحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال الحرية والقيم المشتركة وعدم التمييز تعتبر جوانب ذات صلة بالتقدم الاجتماعي، وتقتضي تدابير وسياسات متنوعة، بما في ذلك، النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق توزيع منصف للدخل والفرص داخل البلدان وفيما بينها، وحكم القانون وتطوير المؤسسات الديمقراطية؛

(ج) أن يستند إلى المبادئ المشتركة والقيم الأساسية القابلة للتطبيق على جميع المجتمعات، وأن يقر في الوقت نفسه بأنه ينبغي تعديل السياسات بحيث تلائم الظروف الوطنية وأن تظل المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني؛

(د) أن ينص على إجراءات ملموسة تتخذها الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، بما في ذلك إمكان تحديد أهداف كمية؛

(هـ) أن يتناول مجمل مشاكل التنمية في أقل البلدان نموا وفي افريقيا، بالإضافة إلى المشاكل التي تنفرد بها البلدان ذات الاقتصادات والهياكل الاجتماعية السياسية المتغيرة؛

(و) أن يتوخى الإيجاز ويتناول في كل جزء من أجزائه الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية اللازمة لبلوغ الأهداف ذات الصلة بالمسائل الأساسية الثلاث؛

(ز) أن يضع في اعتباره مقاصد وأهداف المؤتمرات الأخيرة ذات الصلة وخاصة، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمناسبات القادمة، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

٦ - تلاحظ أن المسائل الأساسية الثلاث التي حددتها الجمعية العامة لكي ينظر فيها مؤتمر القمة والمعروضة في هذا المقرر ومرفقه (بترتيب يختلف عن الترتيب الوارد في قرار الجمعية العامة) هي بمثابة جوانب أساسية للتنمية الاجتماعية تنفرد بملامح وكثافة معينة في مختلف المجتمعات والمناطق.

٧ - تقرر كذلك أن يراعي الأمين العام لدى إعداد مشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي، في جملة أمور، الموجز الذي أعدته الأمانة العامة للمسائل والعناصر الواردة في مرفق هذا المقرر.

-----